ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مقاربات مكافحة التطرف والإرهاب.. تجربة الموصل أنموذجاً

د. مهند حميد الراوي
د. أنس سعد الراوي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

مقاربات مكافحة التطرف والإرهاب: تجربة الموصل أنموذجاً

د. مهند حميد الراوي * د. أنس سعد الراوي *

مدخل إجرائي

إن تأثير إدراك صانع القرار العراقي لإدماج الوقاية والمنع كمبدأ للتعامل مع استراتيجية مكافحة الإرهاب، يتأثر بعوامل عدة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، إلا أن التأثير الأبرز الذي يمكن أن يدفع صناع القرار بشكل عام إلى إعادة تقييمهم للبيئة هي عندما تحدث صدمة أو حدث كبير، يؤدي إلى عملية إزاحة للمدركات السابقة، كون أن تلك المدركات لم تواكب الحدث، أو لم تستطع أن تتنبأ أو تتوقع الحدث الكبير، الذي يشكل تحولاً في مجريات الأحداث على مدى زمني بعيد، من جانب آخر، فإن فهم حركة المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية يشكل أساس عمل صانع القرار، الذي يعمل على إحداث التوازن الداخلي والخارجي على السواء.

إذ إن حجر الزاوية في حفظ الأمن القومي العراقي ينبع من القدرة على الوقاية من الإرهاب، والذي يتطلب استجابة متكاملة ومنظمة لمعالجة التأثيرات الخطيرة للإرهاب، يتطلب العمل على استراتيجية الوقاية مجموعة من التدابير تبدأ بجمع المعلومات وحماية الحدود والعمل الاستخباري، ومن ثم وضع استراتيجية واضحة المعالم، للوقاية من التطرف ومنع تحوّل المتطرفين إلى خلايا إرهابية فاعلة. ورغم أن عمليات التنظيمات الإرهابية لا تشكل تهديداً استراتيجياً بقدر الذي كانت تشكله في الأعوام التي سبقت، إلا أن التغاضي عنها وعدم معالجتها قد يشكل في المستقبل القريب تهديداً استراتيجياً لمنظومة الأمن القومي العراقي، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه المعضلة عن طريق تكثيف الجهد الاستخباراتي إلى أقصى حد؛ كونها الأداة الفعالة لمعجلة العناصر المنفلتة لهذا التنظيم. وهذا يعني أن العراق قد يكون نجح إلى حد ما في تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب عملياً وميدانياً، إلا أنه لم ينجح في مكافحة التطرف سواء العنيف منه أو الناعم (الفكري) لأن الحكومة العراقية لا تمتلك رؤية واضحة فيما يتعلق بكيفية مكافحة التطرف العنيف.

تشكل محافظة نينوى بشكل عام تنوعًا اجتماعيًّا خاصًّا متعدد الطوائف والأعراق، وقد تعرض في ظل سيطرة التنظيم لانتهاكات واسعة شكلاً ومضمونًا. فبالإضافة إلى الانتهاكات التي مُورست ضد تلك المكونات من مسيحيين وأيزيديين وتركمان، وهو ما اضطر أغلب تلك الطوائف إلى

* باحث.

النزوح من مواطنهم، فقد قام التنظيم بتدمير هوية الموصل، وآخرها مسجد النوري الكبير الذي يمتد تاريخه إلى أكثر من 8 قرون. وقبل ذلك، قام التنظيم بتدمير الآثار في الموصل، ومنها متحف الموصل الحضاري، وآثار مدينة النمرود التاريخية، إجمالاً، ووفق وزارة الآثار العراقية وأثريين من الموصل، فقد دمر التنظيم نحو 90% منها تقريبًا، وقد دمر بعضها بحجة دعايات متطرفة، والكثير منها تمت سرقته وتهريبه إلى خارج البلاد باعتبار ذلك إحدى روافد تمويل التنظيم.[1]

الديمقراطيات التوافقية وعملية خلق التوازن الداخلي والخارجي

يعد العراق من البلدان ذات الديمقراطيات التوافقية وهي نوع من النظام الديمقراطي المصمم لاستيعاب المجتمعات المنقسمة بشدة على أساس تقاسم السلطة بين النخب من الفئات الاجتماعية المختلفة، إحدى السمات الرئيسية للديمقراطيات التوافقية هي توزيع السلطة بين مجموعات عرقية أو دينية أو لغوية مختلفة، وتمتد عملية التوزيع هذه إلى السياسة الخارجية، حيث تتشكل القرارات وفقاً لتوازن دقيق بين المصالح لمنع هيمنة أي مجموعة منفردة، قد يتضمن النموذج التوافقي ائتلافاً كبيراً أو حكومة ذات قاعدة عريضة، حيث يتعاون ممثلون من مختلف الفصائل لصياغة السياسة الخارجية، وفي حين أن هذا يمكن أن يساهم في الاستقرار والتماسك الداخلي، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى تحديات، يمكن أن تكون عملية صنع القرار بطيئة ومرهقة، إذ يتم السعي للتوصل إلى توافق في الآراء بين المجموعات المتنوعة أمراً صعباً، بينما تتطلب المسائل الدبلوماسية الحساسة استجابات دقيقة، مما يجعل من الصعب تقديم جبهة موحدة على الساحة الدولية.[2]

تلعب الجهات الفاعلة الدولية دوراً في ديناميكيات الاستراتيجية القومية للديمقراطيات التوافقية، تسعى هذه الدول في كثير من الأحيان إلى التعامل مع المجتمعات المختلفة ضمن الإطار التوافقي،

1 التحديات العشرة: المشهد العراقي في مرحلة ما بعد معركة الموصل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:
https://futureuae.com/en-AE/Mainpage/Item/2960/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84

2 للمقارنة يُنظر: أسعد طارش عبد الرضا وفراس كوركيس عزيز، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد (23)، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2015)، ص 244.

مما يعيق تطوير رؤية حقيقية للسياسة الخارجية الوطنية، ويشكل خطر اتباع نهج مجزأ أو غير متسق في العلاقات الدولية مصدر قلق، حيث إن القرارات قد تتأثر بديناميكيات القوة الداخلية والخارجية أكثر من تأثرها باستراتيجية متماسكة تتماشى مع المصالح الوطنية.[3]

لذا فإن صانع القرار عليه أن يخلق توازنًا في الداخل بين التكوينات الاجتماعية المتباينة، كون الإخلال بعملية التوازن تلك يمكن أن يؤدي إلى تمرد جهة معينة أو مجموعة عرقية ترى أنها قد استبعدت أو حرمت من الحصول على استحقاقها المطلوب، بالمقابل فإن التوازن في الداخل لا يكفي وحده، دون أن يرافقه توازناً في الخارج، هذا التوازن يكون على أساس المصالح بالمقام الأول، وإن الإخلال بهذا التوازن بين الجهات الفاعلة الدولية ينعكس سلباً على مصالح العراق، لكن الاستراتيجية عادة تبدأ من الداخل، فمن الضروري معالجة الانقسام الداخلي، الذي يؤدي إلى تعزيز كل طرف موقفه من خلال الاقتراب من داعمين خارجيين، لذا فإن تأثير القوى الخارجية في العراق كان له مردود سلبي على صانع القرار العراقي، إذ عرقل هذا التدخل من قدرة صانع القرار في رسم سياسة خارجية متماسكة، كون كل طرف من القوى الفاعلة الخارجية لها مصالح فريدة، ومتناقضة في كثير من الأحيان، وتسعى كل منها إلى أن ترى مصالحها تنعكس في سياسة صانع القرار العراقي، وإن القدرة على اتباع سياسة متوازنة قائمة على أساس المصالح بين الجهات الفاعلة الخارجية من جهة ومصالح العراق من جهة ثانية هي السبيل الوحيد للخروج من انعدام التناغم بين متطلبات الداخل وضرورات السياسة الخارجية.

تعزّز سياسة التوازن الداخلي والخارجي تلك، من استراتيجية الوقاية والمنع، كون الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تمنح لكل فئة عرقية أو دينية معينة، تساعد بشكل كبير في خلق الارتباط والاندماج الوطني المنبثق من المكتسبات المتحققة والحفاظ عليها، وما يصلح في الداخل يمكن أن يحقق غايته على المستوى الخارجي، فالتوازن الخارجي يتحقق من خلال ربط مصالح الدول الإقليمية أو الدولية بالعراق، إذ تخلق هذه السياسة وضعاً استراتيجياً فريداً يعزز من استدامة الأمن، ويحقق المنافع الاقتصادية المتبادلة، إذ ترافقه بالضرورة سياسات من تلك الدول في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل العراق. ومن ثم لا ينعكس ذلك أمنياً واقتصادياً على العراق وحسب، وإنما يمهّد الطريق لاستعادة العراق لدوره ومكانته الإقليمية.[4]

3DU TOIT, Pierre. Consociational democracy and bargaining power Politics, 1987

4HAMEED, Ali Faris. Education and Peace Building Policies in Iraq Direct applications with The Iraqi Counter-Terrorism Service. The Scientific Review of the Iraqi Counter Terrorism Service, 2023, 3.5

التحوّل من استراتيجية الحرب على الإرهاب إلى المكافحة

لقد حدث تحول في استراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق، والابتعاد عن نهج الحرب على الإرهاب التقليدي نحو التركيز بشكل أكثر دقة على الوقاية والمنع من الإرهاب، ويعكس هذا التحول اعترافاً متزايداً بأن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب واعتماد تدابير وقائية أمر ضروري لخلق بيئة آمنة أكثر.

اتسمت الحرب على الإرهاب، والتي اكتسبت أهمية كبيرة في أعقاب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على ثلاث محافظات عراقية، بالتدخلات العسكرية، والعمليات الاستخباراتية، ضد التهديدات الإرهابية، وإزاحتها من المشهد العراقي بشكل كبير، وفي حين حققت جهود الحرب تلك النجاح في تفكيك التنظيم الإرهابي والقضاء على أهداف بارزة، لكن بمرور الوقت أدرك صناع القرار وخبراء الأمن أن النهج العسكري القائم على رد الفعل البحث، لم يكن كافياً لمكافحة الطبيعة المعقدة والمتطورة للإرهاب بشكل حاسم.

لذا كان التحول نحو الوقاية والمنع الذي يعترف بالطبيعة المتعددة الأوجه للتهديد ليس الإرهابي وحسب، بل المجموعات المتطرفة التي يمكن أن تتحول إلى خلايا إرهابية، إذ تهدف الوقاية إلى معالجة أسبابه الأساسية، وينطوي أحد الجوانب الرئيسية لهذا النهج على معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في تطرف الأفراد وظهور الأيديولوجيات المتطرفة، من ذلك أدرك صانع القرار العراقي على نحو متزايد أهمية الاستثمار في التعليم، والبرامج الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية لمواجهة الظروف التي تجعل الأفراد عرضة للتجنيد المتطرف.

إن استراتيجية مكافحة الإرهاب قد يمكن تطبيقها من قبل الأجهزة الأمنية المختصة، في حين أن استراتيجية مكافحة التطرف تتطلب جهداً حكومياً لكل مؤسسات الدولة سواء العسكرية البحتة أو الأمنية المتخصصة، فضلاً عن المؤسسات المدنية وتحديداً المؤسسات التعليمية والتربوية والفكرية، إضافة إلى ضرورة وجود تكامل عملياتي بين تلك المؤسسات وفق خطة مدروسة من حيث الزمان والمكان والجهات الفاعلة، فضلاً عن البيئة المستهدفة وفواعلها، إذ من الضروري أن تصبح مكافحة التطرف العنيف حركةً تشمل المجتمع بأسره من أجل تنمية مرونة المجتمعات وقدرتها على ردع أي تطرف، بمعنى ضرورة تمكين المجتمع من مواجهة التطرف وتحصين نفسها ضد الأيديولوجيات الفكرية المتطرفة، وليس الدولة وحدها، لأن مكافحة الإرهاب تحتاج جهوداً تكتيكية، بينما مكافحة

التطرف تتطلب جهوداً استراتيجية. كما أن مكافحة الإرهاب تتطلب استراتيجية استباقية، بينما مكافحة التطرف تتطلب استراتيجية وقائية.

فضلاً عن ضرورة محاولة الانتقال من مكافحة التطرف إلى منع التطرف عن طريق تمكين المجتمع. إذ ينبغي لأي خطة شاملة لمكافحة الإيديولوجيات أن تشمل تدابير وقائية تهدف إلى منع الراديكالية من التفشي داخل المجتمع بالدرجة الأولى، فضلاً عن اتخاذ تدابير تهدف إلى مواجهة عملية التطرف التي تؤثر على الأفراد عندما تحدث. مما يخلق حالة من التوازن الفعال والمعالجة العملية بين الأمن القومي والتماسك المجتمعي، وبناء الثقة بين كافة الأطراف المعنية، ومواجهة كافة أشكال التطرف العنيف التي تهدد المجتمع، وتتمتع بقابلية ممنهجة للاستدامة والتوسع.

من جهة أخرى، فإنه مثلما هناك مؤسسات معنية بمكافحة الإرهاب مثل جهاز مكافحة الإرهاب، لا بد من أن يكون هناك مؤسسة حكومية مرتبطة برئاسة الوزراء تعنى بمكافحة التطرف، تكون مهمتها فكرية بالدرجة الأساس من خلال التفاعل مع كافة المؤسسات الحكومة سواء العسكرية أو الأمنية، فضلاً عن المؤسسات المدنية والتعليمية والتربوية.

إن استراتيجية مكافحة الإرهاب، فضلاً عن استراتيجية مكافحة التطرف، لا بد أن تعتمد على دراسات وأبحاث من قبل مؤسسات بحثية وأكاديمية، ومن خلال باحثين متخصصين، يقومون بعمل استبيانات ميدانية وفرق بحثية، بالتعاون مع كل المؤسسات الحكومية لجمع بيانات في كافة القطاعات المرتبطة وإيجاد مساحات مشتركة في كيفية صياغة تلك الاستراتيجية فضلاً عن فك التقاطعات فيما بينها.

مقاربتي الوقاية والمنع في مكافحة الإرهاب

تشير الوقاية إلى مجموعة من التدابير المصممة لمواجهة الأفكار والخطابات والرسائل، والتي تتبناها الدولة للحيلولة دون تهيئة الظروف المؤدية إلى تشكيل الخلايا الإرهابية، والهدف هو خلق مرونة فردية ومجتمعية، فضلاً عن المؤسساتية، لمواجهة التطرف، أما المنع فهو يشير إلى التأهب والاستعداد للمواجهة؛ ومن ثم حرمان الفاعل من القيام بعمل إرهابي، وهو هدف استراتيجي لمنع العمليات الإرهابية وهزيمتها قبل حدوثها، وهو بمثابة عمل استباقي، والفعل الاستباقي يبنى على توقّع حدوث الفعل الإرهابي، ومن ثم التصدي له.

من ذلك يمكن القول بأن العمل الوقائي هو الكيفية التي يمكن فيها استخدام القوة الناعمة في عملية إعادة تشكيل البيئة المحيطة والأفراد أو الجماعات المستهدفة، أما المنع فهو ينطوي على إجراءات قوية وصارمة (القوة الصلبة) للتصدي والاستجابة للأعمال الإرهابية قبل أن تتبلور إلى واقع ملموس، وفي الوقت ذاته، فإن الوقاية تتضمن في طياتها منع تحوّل المتطرفين إلى إرهابيين، وبهذا المعنى فإن الوقاية والمنع، مفهومان مترابطان ومتداخلان عملياتياً.[5]

قد يتبادر في الذهن سؤال حول فاعلية استراتيجية الوقاية والمنع في تغيير السلوك؟ وهنا لا يمكن الجزم بأن استراتيجية الوقاية والمنع، سوف تعطي نتائج عالية بشكلٍ كبير في تغيير السلوك المتطرف المؤدي إلى الإرهاب، كون ذلك يخضع لفاعلية الأداء والقدرة على تنفيذ استراتيجية شاملة متعددة الأوجه وبالتعاون مع مؤسسات مختلفة، لترسيخ نموذج تنشئة اجتماعية قادر على دفع ونبذ السلوك المتطرف، مما يعني أن قياس الفاعلية يتطلب وقتاً وجهداً لاختبار مدى نجاح الاستراتيجية المتبعة، فربما يؤدي نشاط منفرد إلى إثارة السلوك المتطرف لدى مجموعات معينة؛ وبالتالي يهدد الجهود الرامية إلى تحقيق الغايات النهائية من استراتيجية الوقاية والمنع، وحرمانها من أن تحصد النجاحات.[6]

لكن ذلك لا يمنع من وضع آلية عمل لتقييم الأداء وفاعلية الاستراتيجية، من خلال طرق عدة أهمها تحليل البيانات والمعلومات لمعرفة ما مدى التقدم الحاصل في الاستراتيجية لفهم التطورات وإجراء التعديلات اللازمة لتحسين الأداء، وتعزيز الفاعلية، كما يمكن تقييم فاعلية الاستراتيجية عن طريق وضع استبانة مخصصة لاستنباط التقدم الحاصل في استراتيجية الوقاية، ولا تقتصر هذه الاستبانة على المتطرفين أنفسهم، وإنما يمكن أن تشمل فئات أوسع من المجتمع لمعرفة مدى استجابة المجتمع لاستراتيجية الوقاية، أما السلوك العدواني فهي أسهل في القياس والتتبع كون السلوك ينطوي على فعل يمكن تتبعه فهو يظهر على السطح في الواقع الاجتماعي للبلد، فيمكن إجراء إحصاء عن السلوكيات العدوانية قبل الشروع باستراتيجية الوقاية والمنع، ومن ثم مقارنتها مع السلوكيات العدوانية بعد مدة من الزمن على تنفيذ الاستراتيجية، تحدد هذه المدة من صاحب الجهة المسؤولة، وبذلك يمكن في نهاية المطاف معرفة أين، وكيف تسير استراتيجية الوقاية والمنع وما مدى فاعليتها.

ومن الجدير بالذكر الحديث عن الجهة المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية الوقاية والمنع، ومن البديهي

5 للمقارنة يُنظر: رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص88.

6 للمزيد يُنظر: محمد السعيد تركي، سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد01، 2018.

القول أن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق المؤسسات الحكومية، التي توفّر الإطار الاستراتيجي والقانوني، وبشكل أكثر تحديداً، يضطلع جهاز مكافحة الإرهاب في هذه المهمة بالتعاون مع وزارات أخرى كالتربية والتعليم، لكن بالمقابل يساهم الأفراد من خلال يقظتهم ووعيهم، أو إشراكهم للحصول على مساعدتهم في الاستجابة للتهديد الذي يشكله الإرهابيون، إن كسب الأفراد من خلال جعلهم أصحاب مصلحة في إدامة الاستقرار يساعد بشكل كبير في تنشيط ونجاح المؤسسات الحكومية في تنفيذ استراتيجية الوقاية والمنع.[7]

من جانب آخر تساهم أيضاً مؤسسات المجتمع المدني في حال تم توظيفها بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي المعاش، في دعم استراتيجية الوقاية والمنع، بعد دراسة وتشخيص لحالات التطرف من قبل متخصصين؛ ومن ثم وضع برامج تطوير، تتصدى للخطابات والأيدولوجيات لرفع مستوى الوعي حول عواقب الإرهاب، تتضمن هذه البرامج منصات للحوار والنقاش، بالإضافة إلى التعليم والتوظيف للحد من جاذبية الأفكار المتطرفة، كما يمكن أن يتوسع عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال برامج إعادة التأهيل لمجتمعات ما بعد النزاع، أو بطريقة انتقائية للأفراد المنفصلين عن الجماعات المتطرفة، أو ذويهم، وبناء برامج تسعى إلى محاولة إدماجهم من جديد ضمن المجتمع.

فضلاً عن ذلك فإن المؤسسات الدينية، لما لها من ثقل مجتمعي في العراق، فإنها تساهم بطريقة حاسمة في نبذ التطرف وإدانة العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، من خلال التصدي للتفسيرات الدينية المغلوطة، والعمل على تحقيق فهم متوازن للنص الديني.

من الأهمية بمكان إدراك بأن عامل الوقت هو جوهر القدرة في مكافحة الإرهاب، وبما أن المسار من التطرف إلى العمل الإرهابي، يصف العملية التراكمية التي يعتنق من خلالها الأفراد مجموعة من المعتقدات والمحفزات التي تؤدي إلى انحرافهم نحو الخلايا الإرهابية، فإن استراتيجية الوقاية يجب أن تعالج بشكل مباشر وغير مباشر جذور التطرف، والحيلولة دون تحوّل المتطرفين إلى إرهابيين، تتم هذه العملية ضمن ما يعرف بمكافحة الدوافع والمحفزات التي تغذي التطرف، ويمكن أن تجري هذه المعالجة من خلال فئتين، الأولى: وتتمثل بعوامل الجذب، بصفتها مجموعة من المحفزات التي تستقطب الأفراد لتجنيدهم، والتي تعمل على تبرير أعمال العنف، سواءً كانت تبريرات دينية أو عرقية، والثانية: هي عوامل الدفع، التي يمكن تلمسها من العمليات الإرهابية ذاتها، التي تدفع الأفراد

7SCHMID, Alex P. (ed.). Handbook of terrorism prevention and preparedness. International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), 2020

نحو الانضمام للمجموعات الإرهابية، بمعنى أن الدور الرئيس الذي يجب أن تعمل عليه استراتيجية الوقاية هو الدفع بإمكانية جذب المتطرفين أفراداً ومجموعات وتحويلهم إلى حالة من الاعتدال المنبثق من المكاسب التي يوفّرها اندماجهم ضمن مجتمع سويّ.

إن استراتيجية الوقاية والمنع تنبع من الإرادة السياسية لصانع القرار بمعنى أنها مسؤولية الدولة بالمقام الأول، التي تمنح مؤسسة خاصة صلاحيات تنفيذ الاستراتيجية مع توفير هامش حركة لهذه المؤسسة بما يتيح لها التعامل مع مؤسسات أخرى، لضمان تأثير ونجاح واسعين، إلا أن نجاح هذه الإجراءات يتطلب بناء الثقة بين الفرد والمؤسسة، والذي يمكن أن يساعد في مرونة عمل المؤسسات من خلال تعزيز البناء الاجتماعي الذي يكون فيه الأفراد قادرين على مقاومة الأيديولوجيات المتطرفة، أو التبليغ عن السلوك المثير للشكوك، كون ضمان نجاح استراتيجية الوقاية يتطلب المزج والتقارب بين المؤسسة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد.

كما أن وعي صانع القرار باعتماد الوقاية والمنع كمبدأ أساسي في استراتيجية مكافحة الإرهاب يمكن أن يتأثر بشكل كبير بالصدمة، لا سيما عندما تنجم عن أحداث ضخمة تشنها كيانات إرهابية، تلعب ديناميكيات الصدمة دوراً حاسماً في تشكيل تصورات وأولويات واستجابات المسؤولين عن صياغة وتنفيذ سياسات مكافحة الإرهاب، عندما يواجه مجتمع ما حادثاً إرهابياً صادماً وواسع النطاق، غالباً ما يواجه صناع القرار تحولاً نموذجياً في فهمهم للتهديدات الأمنية، ويميل التأثير العميق لمثل هذه الأحداث إلى تحفيز الرأي العام والإرادة السياسية، ودفع صناع القرار إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم، ويجبر تأثير الصدمة القادة على إعطاء الأولوية للوقاية والمنع باعتبارها مبدأ أساسياً في جهود مكافحة الإرهاب، وفي معالجة جذور التطرف.

لقد أصبح صناع القرار يدركون تمام الإدراك أن التدابير التفاعلية وحدها غير كافية، وأن حتمية الوقاية والمنع من الهجمات المستقبلية تكتسب أهمية كبيرة، وتعمل الصدمة بمثابة حافز للتحول من النهج الذي يغلب عليه الاستجابة أو ردّ فعل، إلى مواقف أكثر وقائية في استراتيجية مكافحة الإرهاب.

علاوةً على ذلك، فإن الصدمة لديها القدرة على سد الفجوات في التفاهم بين صناع القرار وعامة الناس، ومع انتشار الصدمة في المجتمع، غالباً ما يكون هناك طلب جماعي على اتخاذ تدابير وقائية قوية، ويمكن أن يترجم هذا الطلب إلى ضغط سياسي على صناع القرار لتحديد الأولويات

وتخصيص الموارد نحو الاستراتيجيات الوقائية.

والجدير بالذكر أن جهاز مكافحة الإرهاب، يجب أن يحظى بنصيب من اسمه، إذ لم يكن سوى آلة لاستخدام القوة الصلبة تجاه الجماعات الإرهابية، متجاهلاً العمليات الوقائية والنفسية التي يتجسّد فيها مصطلح المكافحة، أكثر مما يتجسّد في الحرب ذاتها.

المقاربة الاقتصادية

أثبتت التجربة عملياً، أن هناك علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية من جهة، وبين الأمن من جهة أخرى، إذ إنه كلما كانت هناك تنمية اقتصادية حقيقية في المناطق التي تعد حاضنة إرهابية، كلما أدى ذلك بالنتيجة إلى تراجع مستوى العمليات الإرهابية وارتفاع مستوى الأمن، إذ إن هذا الطرح يعيد بناء العلاقة المتبادلة بين المواطن من جهة والدولة وسياساتها من جهة ثانية؛ مما ينعكس على حالة الأمن في بيئة الدولة الداخلية.

مقاربة بناء الثقة

أثبتت التجربة عملياً، أن بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع يقوم على ضرورة بناء الثقة المجتمعية بين الفواعل المجتمعية من خلال فكرة التوازن بين تلك الفواعل القائمة أساساً على سياسة التوزيع العادل لما تمتلكه الدولة سواء الموارد المادية أو حتى المواقع السياسية، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى تخفيف الإرهاب وتجفيف التطرف وبناء السلام. ومن ثم تدريب الأئمة وخطباء المساجد على فكرة مكافحة التطرف العنيف من خلال منصاتهم الدينية. فضلاً عن إعادة قراءة المناهج الدراسية في المدارس والجامعات بما يتناسب مع التحولات الجديدة، والتي تبتعد عن سياسة التكريه. إضافة إلى أن تكون المدارس من جميع المكونات لخلق حالة المواطنة الفاعلة.

المقاربة الاستخباراتية

إن استراتيجيات مكافحة الإرهاب تختلف اختلافاً كلياً عن استراتيجيات مكافحة التمرد، وبالرغم من إمكانية نجاح أي دولة في استراتيجية مكافحة التمرد بشكل سريع؛ لأنها تقوم على فكرة عسكرية بالدرجة الأولى، إلا أن هذه الفكرة (مكافحة التمرد) قد تؤدي كرد فعل (إن لم تصاحبها سياسات اقتصادية وبناء الثقة بشكل موازٍ)، إلى زيادة التطرف والإرهاب بشكل كبير قد ينفجر

بأي لحظة، بمعنى أن نجاح مكافحة التمرد السريع قد ينتج تطرفاً وإرهاباً موسعاً مستقبلياً. لهذا فإن الوسيلة الأساسية لمكافحة الإرهاب تقوم على فكرة توسيع الجهد الاستخباراتي بشكل كبير وموسع، وليس تقليدياً كما هو الحال في العراق. لأن الإرهاب فاعل غير مرئي، وبالتالي من الصعب مواجهته بنفس الأساليب العسكرية التقليدية التي تم استخدامها في مواجهة التمرد، مما يتطلب استراتيجية أقرب للوسائل المدنية منها للوسائل العسكرية.[8]

مقاربة التعاون الإقليمي والدولي

لن يتحقق التعاون الإقليمي مع دول جوار العراق، إلا من خلال تسويق فكرة بناء الثقة بأن العراق كدولة لم يعد مهدداً إقليمياً، وهذا يعتمد على منع الفواعل المسلحة من الانخراط في الأزمات الإقليمية برعاية الدولة العراقية، وتحديداً الأزمة السورية واليمنية. خاصة وأن الدول الإقليمية لا زالت تنظر إلى العراق على أنه مهدد إقليمياً نتيجة السياسات التدخلية في الشؤون الداخلية لدول الجوار الإقليمي، مما يجعلها لا تثق بالعراق، وبالتالي إبقاء العراق كساحة لتصدير أزماتها الداخلية.

من جهة أخرى، فإن أي عملية عسكرية تركية في شمال شرق سوريا ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) سيؤدي إلى أن تواجه تلك القوات للهجوم التركي، خاصة وأنها مسؤولة عن حماية مخيم الهول الذي يحتوي على أعداد كبيرة من المنتمين لتنظيم داعش، مما قد يخلق حالة من الإرباك الأمني في تلك المنطقة؛ وبالتالي هروب تلك الجماعات إلى الحدود العراقية السورية وتهديد الأمن القومي العراقي من خلال الخاصرة الرخوة المتمثلة بالجزيرة والبادية، مما يعني تهديد الاستقرار الأمني الهش في مدينة الموصل ومحافظة نينوى، مما يعني ضرورة أن يكون هناك تعاون وتنسيق إقليمي بين العراق وتركيا وسوريا فيما يتعلق بإمكانية حدوث عملية عسكرية تركية، فضلاً عن إمكانية حدوث عملية عسكرية تركية في شمال العراق ومدينة سنجار العراقية غرب الموصل ضد حزب العمال الكردستاني، والذي بدوره قد يخلق أيضاً حالة من الخلل الأمني، ويفجر الأوضاع في الموصل من جديد.

أما على مستوى التعاون الدولي، فقد بدأت الولايات المتحدة والحكومة العراقية مناقشات حول كيفية نقل «قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب «لمهمتها لمواجهة التهديد الحالي وضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم «داعش». هو ضرورة أن تلتزم الدول الشريكة في التحالف بهذه المحادثة

8 أنسام فائق عبد الرزاق العبيدي، ظاهرة الارهاب بين الواقع والحلول المقترحة، مجلة قضايا سياسية، العدد (62) (بغداد: جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية، 2020)، ص ص 420-319.

وبمساعدة العراق في تعزيز التقدم المحرز منذ الهزيمة الإقليمية. وأن يعمل العراق على المساهمة المستمرة في خطوط الجهود العالمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك تحقيق الاستقرار، والرسائل المضادة، والتمويل المضاد لتحقيق الهزيمة الدائمة لتنظيم «داعش» في المنطقة والعالم[9].

تجربة الموصل: تطبيقات عملية

ما تم تطبيقه خلال عملية تحرير الموصل من قبل المؤسسات الأمنية لم يكن بالقدر الاحترافي القائم على استراتيجيات ومقاربات حقيقية بقدر ما هي كانت عملية مكافحة التمرد أكثر مما هي عملية مكافحة الإرهاب أو حتى مكافحة التطرف خاصة وأنها ارتبطت بعمليات عسكرية مباشرة في مواجهة عدو أصبح أكثر وضوحاً خلال عمليات معارك التحرير، لكن بعد تلك الفترة انتقلت المهمات من الأجهزة الأمنية ذات القوة العسكرية الصلبة إلى الأجهزة الأمنية ذات القوة الاستخباراتية، والتي يفترض أن يكون عملها متصاحب مع بقية أجهزة الدولة الأخرى كافة، سواء الأمنية ذات الطبيعة الاستخباراتية أو الأمنية ذات الطبيعة المدنية، فضلاً عن الأجهزة والوزارات والمؤسسات المدنية البحتة.

من جهة أخرى، فإن الاستراتيجية كان يجب أن تتحول من مقاربة المنع القائمة على القوة الصلبة إلى مقاربة الوقاية كعملية استباقية قبل انتشار التهديد وتحوله إلى خطر والقائمة على القوة الناعمة من خلال مرتكزات القوة الذكية. وقد حملت سنوات من تكريس الموارد الضخمة لمكافحة الإرهاب التكتيكية مفاضلة متأصلة، وهي: التركيز على دعم المهام الحركية بدلاً من الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف من الترسخ في المقام الأول. وفي ظل هذا الموقف الجديد إزاء مكافحة الإرهاب، لا بد من أن تستمر الاستثمارات في تمويل الجهود التكتيكية وفقاً للضرورة، لكنها ستمنح الأولوية لبرامج القوة الناعمة، بما فيها التوقعات الاستخباراتية والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وبناء القدرات المدنية، ومنع نشوب النزاعات وضمان الاستقرار، ومكافحة الفساد.[10]

9 إيان مكاري، تنظيم الدولة الإسلامية بعد خمس سنوات: التهديدات المستمرة والخيارات الأمريكية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تحليل موجز، 2024.

10 ماثيو ليفيت، إعادة التصور الأمريكي لمكافحة الإرهاب: تتبُع جهود إدارة بايدن لإصلاح طريقة تعامل الولايات المتحدة مع التطرف العنيف، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، تحليل السياسات، المجهر السياسي العدد (177)، 2022.

كما يجب أن يكون الكثير من التخطيط الحالي تطلعاً، وأن يهدف إلى منع تحوّل الأفراد إلى متطرفين عنيفين في المستقبل أو معالجة المشاكل بشكل استباقي لمنع حدوث جولة أخرى من تحشيد المقاتلين أو الناقمين على المنظومة السياسية، لكن من الضروري بذل بعض الجهود على الفور، لمواجهة التهديدات على غرار مخيم الهول، والتي قد يشكل عدم التدخل فيها أرضاً خصبة لظهور الجيل التالي من الإرهابيين.[11]

أما على مستوى مقاربة بناء الثقة، وكيف يمكن تطبيقها في محافظة نينوى بشكل عام ومدينة الموصل بشكل خاص، فإن الفرصة مؤاتية لعودة الثقة إلى الموصل عبر تحقيق مصالحة مجتمعية بين أبناء مدينة الموصل وبقية المناطق المحررة في محافظة نينوى. وهو أمر أكدت عليه، ودعمته الحكومة العراقية عبر تشكيل لجان شعبية من قادة الرأي وشيوخ العشائر ورجال الدين يأخذون على عاتقهم بث رسائل تطمين للأهالي عبر مختلف المؤتمرات والندوات والفعاليات التثقيفية والتوعوية، من خلال التأكيد على الفكرة الوطنية ونبذ الخلافات والتأكيد على المشتركات الوطنية والعيش المشترك وضرورة إعمار المدن المحررة[12]، وبالرغم من ذلك فإن هذه الحالة تكاد تكون ليست ذات أولوية لدى صانع القرار خاصة وأن تحقيق هذه الفكرة (بناء الثقة) يحتاج إلى تمكين المجتمعات المحلية في هذه المدينة من إدارة الشأن العام في كافة مجالات الحكم والإدارة، وليس فقط عن طريق المؤتمرات والندوات والورش، لأن الفكرة تحتاج إلى الفعل السياسي أكثر مما تحتاج إلى الخطاب السياسي.

فضلاً عن تطبيق القانون بطريقة احترافية، يُعد تطبيق القانون المدخل الرئيسي الذي من خلاله يمكن تحقيق المصالحة المجتمعية؛ إذ إن من الضروري كخطوة أُولى تعويض المتضررين، وعدم السماح باللجوء إلى العمليات الثأرية التي تكثر عادةً بين العرقيات المختلفة، ووضع عددٍ من الآليات لإشراك مختلف المكونات المجتمعية في إدارة المحافظة وتقاسم السلطة، وضرورة معالجة مشكلة المناطق المتنازع عليها بالوسائل والآليات الدستورية والقانونية التي تضمن عودة السكان الأصليين، وتعويض المتضررين منهم والذين تم تجريف مساكنهم أو حرقها أو مصادرة ممتلكاتهم. هذا بالتوازي مع تطبيق بعض البرامج التي تخفف من وطأة الآثار والأفكار التي تعرّض لها المجتمع الموصلي الذي عاش تحت

11 المصدر نفسه.

12 نجاح العلي، ما بعد تحرير الموصل: مصالحة مجتمعية وإقرار اللا مركزية، البيت الخليجي للدراسات والنشر، على الرابط: https://gulfhouse.org/posts/1783

سيطرة «داعش» ما يقرب من 3 سنوات[13]. خاصة وأنه عدم إعطاء الناس حقوقها وأشعارهم بالأهمية والانتماء للدولة سيدفعهم للتمرد في ظل تحركات الخلايا النائمة لداعش من أجل كسبهم مستغلين سخطهم تجاه الوضع المجتمعي القائم على التمييز من قبل النظام السياسي.

المقاربة الأكثر تطبيقاً في مكافحة التطرف في محافظة نينوى ومدينة الموصل بعد تحريرها كانت المقاربة الاقتصادية، لكن بجزئيتها الضيقة من خلال تقديم الخدمات الأساسية، لكن مع ذلك لم تكن بمجملها جهداً حكومياً بقدر ما كانت من خلال المؤسسات الدولية الإغاثية والخدمية وجهود إعادة الاستقرار في مجتمعات ما بعد النزاع، حيث عملت على تقديم جزء كبير من فكرة التعافي خدمياً وتوفير الكثير من الوظائف للشباب العاطلين عن العمل وتدريب الكثير على المهارات اللازمة لسوق العمل كجزء من مساعدة الناس لتوفير بيئة بعيدة عن الإرهاب والتطرف.

أما على مستوى منع الإرهاب سواء من خلال القانون الجنائي أو تدابير إنفاذ القانون الرامية إلى تعطيل الهجمات الإرهابية أو إعدادها، ومن خلال تدابير متعددة الأوجه طويلة الأجل تهدف إلى منع وقوعها أو التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، بما في ذلك مكافحة التجنيد والتدريب ونشر الإرهابيين أيديولوجيا وتمويل الإرهاب.[14]

13 مثنى العبيدي، تحدي العودة: ملامح التحولات الديمغرافية في الموصل بعد هزيمة داعش، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:

https://futureuae.com/en-AE/Mainpage/Item/3004/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%87%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4

14 استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب . عرض و تقييم، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، على الرابط:
https://www.europarabct.com/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%80-%D8%B9/

أما النقطة الأهم التي يجب الانتباه إليها في محاربة الإرهاب أو مكافحة التطرف، هي أن لا يتم تسييس العمل الأمني بشكل عام والفعل الاستخباراتي بشكل خاص، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى الصراعات السياسية؛ ومن ثم يعمل الإرهاب على استثمار تلك الصراعات بما يمهد لهامش حركة أكبر في الساحة خاصة وأن الإرهاب نجح بشكل كبير في استثمار تلك الصراعات خلال السنوات الماضية، وينشط كثيراً في البيئات المرتبكة سياسياً، والموصل تمثل اليوم بيئة خصبة لإمكانية عودة التنظيمات الإرهابية من حيث وجود الكثير من الصراعات السياسية والتضييق على العمل السياسي المتجدد والنشاط السياسي والحراك المجتمعي من خلال احتكار السلطة والفعل السياسي لفئات سياسية محددة تمتلك المال والسلاح والسلطة.

الخاتمة

ما يعانيه العمل في مكافحة الإرهاب بشكل عام ومكافحة التطرف بشكل خاص هو غياب الاندماج وتحديداً الاندماج الاستخباراتي بين الأجهزة الأمنية ذات البعد التقليدي والأجهزة الأمنية المدنية فضلاً عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، نتيجة غياب الاستراتيجية الفعالة التي تعمل على خلق حالة من الترابط والتنسيق في العمل سواء الميداني أو الفكري فضلاً عن الاستخباراتي.

المعالجات والحلول

1. ضرورة أن يتم إعادة قراءة جديدة للمناهج التعليمية في المدارس والجامعات، وتحديداً المدارس والكليات الدينية من خلال شراكات مع مؤسسات بحثية ومراكز دراسات بما يتناسب مع حقوق المواطنة والديمقراطية.
2. بناء مجمعات سكنية يسكنها أناس من جميع المكونات المجتمعية لخلق حالة من الترابط المجتمعي بين المواطنين لقلق حالة المواطنة المنشودة، والتي تساعد على الحد من التطرف.
3. توحيد الخطاب الديني بين ممثلي المكونات الدينية في المجتمع العراقي.
4. ترابط المصالح الاقتصادية بين مكونات المجتمع العراقي، لأن ارتباط المجتمع بالمصالح الاقتصادية يقلل العنف والتطرف فيما بينهم.